كلمة التحرير

تجديد الدَّرس الحديثي في عالم ما بعد الحقيقة

هيئة التحرير*

كما هو معروفٌ ثمة عوامل كثيرة وطفرات معاصرة متلاحقة أدّت إلى تزايد الاهتمام بالمدوَّنات الحديثية والسُّنَّة النَّبويَّة، وإلى تفاقم النقاش حول الأدوات المعرفية التي يمكن بها التعامل من جديد مع هذه المدوّنات، وعن العلاقة المعرفية الممكنة مع علم الحديث كما تأسّس تاريخياً؛ بنيةً ونسقاً معرفياً داخل الدراسات الإسلامية القديمة.

فمنذ البدايات الأولى لنشأة علم الحديث الذي تزامن مع ما عُرف بعصر التدوين، ظهرتْ معه وحوله نقاشات محتدمة كانت في صلب المواجهة بين عددٍ من الفرق والمذاهب على مستويي الأصول والفروع. وقد كانت هذه السِّجالات ذاتها والخلفيات المذهبية والاجتماعية والسياسية التي تصدر عنها أحد عوامل تشكّل علم الحديث بوصفه حقلاً معرفياً مستقلاً نسبياً أو متميزاً بذاته بصفته حقلاً له أجهزته المفاهيمية وقاموسه المصطلحي وله مشروعيته المعرفية، أو على الأقل يسعى للحصول عليها داخل النسق المعرفي الذي يُؤطّر مختلف حقول الدراسات الإسلامية التقليدية. فظهر بذلك متخصصون فيه أخذوا شيئاً فشيئاً يسعون إلى امتلاك كفاءات أو ميزات مهنية تمنحهم صفة المتخصص في هذا الحقل بالمستوى الذي يجعل المُحدِّث من حيث هو محدِّث يختلف نسبياً عن الأخباري المؤرخ والفقيه والمفسِّر والمُتكلِّم إلخ. وطبعاً لا يخفى على الدارسين أن هذا التطور والنضج المعرفي الذي عرفه "علم الحديث" احتاج إلى جهود أجيال متعددة ليستقر به المقام كعلم مستقل قائم بذاته.

ويجسِّد الفقه، أصولاً وفروعاً، أحد أبرز الحقول المعرفية التي ظهرتْ فيها قديماً وحديثاً الرهانات المرتبطة بعلم الحديث ومدوناته. وهو ما عبّرَ عنه ذلك التمييزُ القديم في المذاهب

* هيئة التحرير (2021). **تجديد الدَّرس الحديثي في عالم ما بعد الحقيقة**، مجلة "الفكر الإسلامي المعاصر"، مجلد 26 العدد 101، 5-12. DOI:10.35632/citj.v26i101.5463

كافة الحقوق محفوظة للمعهد العالمي للفكر الإسلامي 2021 ©

الفقهية بين مدرستي أهل الحديث وأهل الرأي. بل إن صفة أهل الحديث نفسها كانت تعرف اختلافات دلالية كثيرة داخل الحقل الواحد، فمثلاً تختلف نسبة المالكية بدرجة كبيرة لأهل الحديث عن نسبة الشافعية إليهم أو نسبة الحنابلة. بل نسجّل أن هناك أحياناً تمايزات معروفة في هذا الباب في المذهب الواحد بين حقبة زمنية وأخرى، وبين منطقة جغرافية وأخرى. وهو ما يظهر بشكل خاص في هرمية الأصول لدى هذا المذهب أو ذلك، وفي الطريقة التي تشكّلتْ بها تاريخياً المدونات الفقهية نفسها من حيث مستوى ظهور نصوص الأحاديث وغيابها، ومستوى الاستناد إليها بشكل مُعلَن أو ضمني. فتطوُّرُ حضورِ استدعاء الأحاديث وغيابِها داخل المذهب الفقهي الواحد على مستويي الزمان والمكان يُظهر إلى أي درجة تطوَّرَ التعاملُ مع الحديث تبعاً لاختلاف الأزمنة والأمكنة والمذاهب والاتجاهات، بل وتبعاً كذلك للحركية المتجددة داخل كل مذهب واتجاه. مع هذا كلِّه ينبغي أن نؤكد على عوامل كثيرة قد فرضتْ تاريخياً حضور الحديث في كل المذاهب الفقهية بما فيها المذهب الحنفي.

بديهي جداً أن يكون المحدَثون المعاصرون، الذين يعيشون في سياقات تحول اجتماعي ومعرفي مغاير جذرياً للمسار التقليدي، مختلفين في قراءة المسار التاريخي المركّب للمدوّنات الحديثية، وفي التعامل تبعاً لذلك مع معياريتها ومع حقل علم الحديث وورثته بصفة عامة. وثمة منحيان جديران بالانتباه إليهما في هذا الباب:

فمن جهة قادت مسارات عديدة اجتماعية ومؤسسية وتقنية إلى انتشار المدوّنات الحديثية بحيث أصبحت اليوم متوفرة رقمياً وبعدة لغات لأي قارئ، بل وأحياناً نجدها متاحة بشكل مُسجّل مسموع بالنسبة لمن يعانون الأمية الأبجدية بلغاتهم، بينما لم تكن هذه المدوّنات تتوفر في الماضي إلا لأفراد قليلين من المتخصصين أو من هم في دائرتهم.

وتدلّ دراسات ومؤشرات كثيرة على أن الفقهاء والأئمة ومن تسند لهم مهمات دينية مماثلة في مناطق واسعة من العالم الإسلامي كانوا إلى عهد قريب –قبل الثورة الطباعية ثم الرقمية– قليلي التمرُّس بهذه المدوّنات؛ لأن نسخها لم تكن تصل أغلَبهم، ولم يكن تقليدهم الفقهي والاجتماعي والتعليمي غالباً يدفعهم إلى اقتنائها، لا سيما في ظلّ الظروف الفنية والمادية واللوجستية لما قبل الطفرات المعاصرة.

ومن جهة ثانية، فإن التكوين التربوي والمؤسسي للدراسات الإسلامية قد شهدتْ بداهةً تحولات بنيوية في الفترة الحديثة، فتشكّلَ مثلاً نموذج ما عُرف بكليات الشريعة بتسميات متقاربة (أكثرها انتشاراً كليات الشريعة وأصول الدين، أو كليات الدراسات الإسلامية إلخ). وهو تشكُّل أعاد –بين أشياء أخرى كثيرة– ترتيب العلاقة بين حقول الدراسات الإسلامية التقليدية في علاقاتها البينية (الفقه أصولاً وفروعاً، علم الحديث ومتونه، التفسير وعلوم القرآن، التاريخ والسيرة إلخ)، وفي علاقاتها بالعلوم التي كانت تستعين بها وتُسميها علوم الآلة (النحو واللغة وفقه اللغة إلخ، البلاغة والمنطق وما ماثلها).

ولقد دخلتْ هذه التصنيفات التقليدية من جهة أخرى في تقاطع وأحياناً منافسة مع حقول جديدة هي حقول العلوم الإنسانية والاجتماعية التي أصبح لها كلياتها الجامعية، التي غالباً ما تكون منفصلة عن كليات الشريعة. هذه الحقول التي يُنظر إليها على أنها جديدة أو مُستنبتة أو مستوردة تتقاطع مع الدراسات الإسلامية فيما كانت تسميه هذه الأخيرة علومَ الآلة، ولكنها تقدّم مقاربات مختلفة نسبياً عما كان معهوداً في المدارس التقليدية. وهذه العلوم الإنسانية والاجتماعية بطبيعتها تهتم بموضوعات الدراسات الدينية في عدد من حقولها كالتاريخ العام وتاريخ الأفكار وعلوم التأويل وعلم الاجتماع الديني إلخ. وقدّمت مقاربات حديثة للدراسات الإسلامية متكئة على ما أنتجته هذه العلوم من أدوات ومناهج وأنساق معرفية.

كان ثمة حاجة لبسط القول حول علاقة المُدوّنة الحديثية بالعلوم الإنسانية والاجتماعية؛ إذ تهدف هذه الكلمة إلى الحديث عن علاقة الذات بالطارئ المعرفي في ما يتصل بمنهجية التعامل مع الدرس الحديثي، بعيداً عن الغوص في تحرير مناط القول في التيارات والأفكار الحداثية التي تناولت الحديث والسُّنَّة النَّبويَّة، فقد أغنت البحوث المنشورة في هذا العدد كثيراً من المحاورات والنقاشات العلمية الجادة التي يستطيع القارئ الكريم أن يأنس بها. ولن نسيح في الحديث عن التأطير العلمي للحديث النبوي والسُّنَّة النَّبويَّة؛ فالتراكم المعرفي الذي حققته حركة التعامل مع الحديث النبوي والسُّنَّة النَّبويَّة من تحقيق وتهذيب وتطوير للعِلْم، والكشف عن مكامن القوة التي تمتع به هذا العلم وتماسك مقولاته وصلابة

خطابه كان كبيراً، حتى وصل الأمر إلى انتشار المقولة المشهورة "ما ترك الأوّلون للآخرين شيئاً". وبناء عليه ليس من هدفنا هنا أن نتحدث عن المحاورات والتدافعات المعرفية والفكرية التي دارت داخل الدائرة الحديثية بصورة خاصة والفكر الإسلامي بصورة عامة في ما يتعلق بالسُّنَّة النَّبويَّة وماهيتها؛ إذ تُسجل لنا المؤلَّفات والنقاشات، ومن ثمّ (الحروب التي درات في مواقع التواصل الاجتماعي) صورة واضحة حول ما اعترى الحديث عن السُّنَّة النَّبويَّة وعلومها ومنهجية التعامل معها من لغط وجدال حال دون تطوير درسها المعرفي بالصورة المأمولة، لذلك سنتجاوز الحديث عن المطبّات المعرفية والمعيقات التي مثّلت برزخاً حال دون تجديد الدرس الحديثي؛ مثل الحديث عن: مكانة السُّنة من القرآن، ومعنى الهيمنة والتبيان، واستقلالية السُّنة في التشريع وإنشاء الأحكام، والدمج بين القرآن والسُّنة في المصدرية باستخدام لفظ "الوحيين"، وأن السُّنة قاضية على الكتاب أو ناسخة له، أو مبدأ المفاضلة بينهما.

لقد دعونا من قبلُ إلى إصلاح منظومة فكر الحضارة الإسلامية، والتعامل مع إشكالاتها، قبل أن تتثاقف مع ما يطرأ عليها من مناهج وأفكار وعلوم، وإلى إعادة بناء العقل المسلم من حيث تصوُّره للعلاقة بين الكتاب والسُّنة، بما عُرف في مدرسة المعهد بالعلاقة بين المصدر المهيمن المؤسِّس (القرآن الكريم)، والنص المبيِّن (السُّنَّة النَّبويَّة)، بصورة تتيح للشخصية الإسلامية أن تبني فكرها وذاتها انطلاقاً من رؤية واضحة تساعدها في بناء أحكامها وتشريعاتها، وتنظيم مجتمعها، ومن ثمَّ ستكون قادرة على تطوير ذاتها بصورة تؤهلها للقيام بدورها الحضاري. وهو ما عبّر عنه المرحوم الدكتور طه العلواني في سياق حديثه عن الكتاب والسنة؛ إذ رأى أن الآية 64 من سورة النحل: ﴿وَمَآ أَنزَلۡنَا عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ إِلَّا لِتُبَيِّنَ لَهُمُ ٱلَّذِي ٱخۡتَلَفُواْ فِيهِ وَهُدٗى وَرَحۡمَةٗ لِّقَوۡمٖ يُؤۡمِنُونَ ٦٤﴾ [النحل:64] تحدد بوضوح أنَّ محور الرسالة ومصدرها المنشئ هو القرآن الكريم، وأنَّ مهمة النبوَّة تبليغُه وبيانُه، وتقديم نموذج تطبيقي لِقِيمه وَأحكامه يمكن للبشرية أن تَحتذيه في كل أزمانها وأماكنها. وليست البشرية مُطالَبة بإعادة إنتاجه، وإذا تصوَّرت ذلك فإنَّها واهمة خاطئة. وما لم تتم عملية تحديد دقيق لعلاقة الكتاب بالسنَّة، وبيان دقيق لطبيعة كل منهما، لتبدو الفوارق الدقيقة بينهما، فإنَّ من الصعب جداً تجاوز تلك الإشكاليَّة، وسوف يحدث خلط رهيب في إطار "المرجعيَّة". ورأى

أن ثمة حاجة مُلحّة إلى إعادة النظر في علوم الحديث المتوارثة، والعمل على وضعها في الإطار السليم بتحقيق التواصل بين قضاياها وإخضاعها للتحليل، والتمحيص، والنقد، والتفكيك، وإعادة التركيب، فذلك هو الذي سيساعد على تحديد العلاقة بدقة بين الكتاب والسّنة من ناحية، ثم تحديد العلاقة بين الكتاب ومعارف التراث الإسلامي من ناحية أخرى، والتمكّن من تجاوز القراءات التجزيئية وإشكاليات الفهم، والخروج من دائرة الجدل حول الحُجِّية بمستوياته المختلفة، لجعل السُّنة مصدراً يتعاضد ويتكامل مع المصدر المنشئ "القرآن الكريم"، لإرساء دعائم القِيم الحاكمة: التوحيد، والتزكية، والعمران، وبيان القِيم المُتفَرِّعة عنها من عدل وحرية ومساواة، وأمانة ونحوها، وتحقيق الضروريات والحاجيات والتحسينات الإنسانية، وبناء المعرفة الإنسانية بناءً سليماً.

بات تجديد الدرس المعرفي مهمة حضارية في الوقت الحاضر بعد أن شهدنا –في مناحي حياتنا كلها: العلمية والاجتماعية والاقتصادية والفلسفية والدينية إلخ– خطاباً متجاوزاً لحدود العقل والمنطق واليقين، وبعد أن مرت البشرية بصدمة الحداثة وتجلياتها، وما بعد الحداثة وسيولتها؛ إذ نلمح خطاب ما يُسمى بـ"ما بعد الحقيقة Post-truth" أو "ما بعد اليقينات"، وهو أحد تشكُّلات منظومة المابعديات. وفي هذا النمط من الخطاب (ما بعد الحقيقة) تغدو الحقيقة إكسيراً أحمر مفتقداً في ظل شيوع الفقاعات العلمية والمعرفية، ويسود الخطاب (الاعتقادي الذاتي) و(الأنا رأي) الذي يتمحور حول خطاب الأنا الفرد والأهواء، ضارباً عرض الحائط المسلّمات والتواترات العلمية والمعرفية، وإجماعات العلماء وأرباب الصنائع والعلوم. ولعل خطورة هذا الخطاب أنه (شعبوي) في امتداداته، ويصل تارة إلى المنابر الأكاديمية، خاصة بعد السيطرة الكبيرة لوسائل التواصل الاجتماعي، وقدرتها على إحداث فعل التغيير بمعناه المُطلَق: السلبي والإيجابي.

وبناء على هذا الواقع الجديد كان لزاماً علينا أن نمارس خطابنا الفكري والتجديدي بصورة تمتح من المرجعية الممتدة حضارياً وثقافياً وعقدياً، وبالاتساق مع الخبرة المعاصرة وما أنتجته البشرية من معارف نفيد منها في تجديد درسنا المعرفي في شتى العلوم والمعارف، ومن ضمنها الدرس الحديثي. وثمة مقترحات لتجديد هذا الدرس وتطويره، من أهمها:

التَّحاوُر عبر الجماعة العلمية:

نقصد بالجماعة العلمية تلكم الجماعة القادرة على تطوير أفكار العلم، وممن لديهم المُكنة على فهم أصول هذا العلم وفنياته ومفاهيمه، بحيث يستطيعون التحرك في مناقشة مفردات العلم ضمن مبدأ الوحدة والتنوع؛ الوحدة في فهم خصوصيات العلم ومبادئه الكلية؛ والتنوع من خلال الاجتهاد في النظر إلى سيرورته وصيرورته، وانتخاب الأدوات والمنهج الذي يعالج أفكاره ومضامينه. فيتشكل لدى الجماعة نوع من التواصل الحتمي؛ انطلاقاً من الوعي بطبيعة العلم. لذلك يتطلب تجديد الدرس الحديثي قدراً من التواصل على مستوى الجماعة العلمية. والتواصل عبر الجماعة يحقق أمرين مهمين: أولاً: استثمار الوقت بالصورة المثلى؛ إذ ليسوا بحاجة إلى توضيح ما هو معلوم بالضرورة في هذا العلم، وهذا مما لا تجده الجماعة العلمية عند مناقشة أمور العلم مع العامة أو غير الملمّ بطبيعته ومبادئه الأساسية؛ وثانياً: الحفاظ على كينونة العلم من أن يبخّس قدره بعرضه على من لا يفهمه، فلا يحرص على تطويره وتجويده ومناقشته انطلاقاً من أصول هذا العلم، وهذا ما نلمسه من الخلل المنهجي الذي وقع فيه من تصدّى لمناقشة السُّنَّة النَّبويَّة والحديث النبوي، دون الوعي بالخصائص والسياقات العلمية والمعرفية والثقافية للسُّنة النبوية، وعلاقة الفصل والوصل مع الكتاب الكريم، والإسقاطات التعسفية التي مورست على السُّنَّة النَّبويَّة، في محاولة لتقليد تجارب الإصلاح الديني الذي مرت به المنظومة الغربية.

والدعوة إلى تمحيص العلم وتطويره عبر الجماعة العلمية لا يعني الترفّع العلمي، بل لأن هذه العلوم تحتاج إلى بنية علمية ومعرفية معيّنة وفهم واع للبنية المفهومية لهذه العلوم، وهذا مما يصعب تحقيقه على مستوى العامة. ولعل ما نشاهده من طرح للقضايا العلمية الإشكالية في مجال الدرس الحديثي على وسائل التواصل الاجتماعي يسهم بصورة مباشرة في بطء تجديد الدرس الحديثي، بل في ضعف الثقة بمنهجيات التعامل معه؛ إذ تسود لغة التخوين والتلفيق والشتم، مما يعكس صورة سلبية عن أرباب الصنعة، ويسهم كذلك في أن يقع جزء لا بأس به من متلقي السُّنَّة النَّبويَّة والحديث النبوي في حالة من التيه لتضارب الآراء وتناقضها تناقضاً كبيراً. لذلك لا بدّ من ضبط هذه المحاورات والنقاشات في دائرة الجماعة قبل عرضها على عامة الناس.

التخلُّص من رهاب المناهج الغربية:

وهذا يتعلق بمنهجية التعامل مع "الآخر"، وبمشروعات المثاقفة معهم. وكما هو معلوم في حضارتنا أنها تعرضت إلى أنواع كثيرة من التأثيرات الحضارية، وكانت القنطرة الحضارية الإسلامية قادرة على تمحيص ما يتسق مع البناء المعرفي الحضاري، ونبذ ما هو متعارض مع هذا البناء، حتى عُدّ ما هو متعارض شذوذاً في مسيرة هذه الحضارة. وما من شك في أن إكراهات التغريب الحضاري قد زاد في القرنين الماضيين، بسبب هيمنة الفكر الغربي على العلوم، ودوره في تشكيلها حسب الرؤية الغربية، ما دفع ببعض المفكرين المسلمين إلى نبذ كل ما هو آتٍ من الغرب؛ غثه وسمينه. ولعل هذا المنهج يفارق ما سارت عليه الحضارة الإسلامية في سيرورتها وتطورها ومن ثمّ إسهاماتها في بناء الحضارة الإنسانية.

وفي هذا السياق ثمة ما هو مفيد في بعض المناهج الغربية التي أسهمت في تطوير العلوم والمعارف، لا سيما في مجال العلوم الاجتماعية والإنسانية والنظريات السلوكية المتصلة بالتجربة والمعاينة إلخ، ما يعني تجاوز العقلية السكونية التي تفرض على بعض المفكرين الانكفاء بحُجَّة حماية الذات من الطارئ الملوِّث للهوية؛ إذ يسهم المفكرون والمجددون في محاورة هذه المناهج وترشيدها وتطويرها وإعادة بنائها بصورة تنطلق من البناء الحضاري والخبرة البشرية. ولكننا نعي في الوقت ذاته بأن ثمة فرقاً واضحاً بين التعامل مع هذه المناهج بوصفها فلسفة شاملة ورؤية كلية وتصوّراً للعالم، وكونها أداة تحليلية تتشكل من الإطار المعرفي لمستخدمِها. ولعل ما وقع فيه بعض الباحثين والمفكرين الذي تناولوا الدرس الحديثي بالنقد والتحليل، أنهم أستجلبوا المنهج الغربي وآلياته وما تمّ في الدائرة الغربية من نقد للدين والعلوم اللاهوتية، وأسقطوه على العلوم الإسلامية دون مراعاة خصوصيات هذه العلوم، ولا سيما علوم السُّنَّة النَّبويَّة والحديث النبوي، فظهر آنذاك الخلل والعطب في الكشف عن ماهية السُّنة ومكانتها في الوجدان المسلم ودورها في الحياة. وهذا ما لمسناه في اشتغالات آركون ونصر حامد أبو زيد وحسن حنفي وغيرهم.

إعمال العقلية السّننية:

وقد لمسنا هذا المنهج السّنني بصورة كبيرة في تجديد الدراسات القرآنية، ولكنه يحتاج إلى مزيد بحث ودراسة في السُّنَّة النَّبويَّة والحديث النبوي. تتسم العقلية السننية والمنهج السنني بالقدرة على المواءمة بين النص والواقع، وعلى تفعيل النص في هذا الواقع، وعلى معرفة الطبائع والوقائع، منطلقين من الوعي بأهمية ترسيخ مفهوم وحدة المعرفة وتكاملها، ومتجاوزين ما هو سائد في حصر التعامل مع السُّنة من خلال الجزئيات وبعض القضايا الفنية التي لا تستطيع أن تبني الشخصية الإسلامية المشاركة في الفعل الحضاري. وقد ضرب لنا ابن خلدون مثالاً جيداً في تجديد الدرس الحديثي من خلال تفعيل العقلية السننية، والوعي بضرورة الانسجام بين النص والواقع والحدث التاريخي؛ إذ حاور النصوص بناء على الرؤية الكلية التكاملية التي تمتع بها، فكشف عن الإشكاليات التي اعترت آليات النظر إلى الدرس الحديثي آنذاك وطرق التفكير فيه. وهذا ما يحتاجه المجددون والمفكرون في الوقت الحاضر، منطلقين من الوعي المنهجي الذي يمكّننا من المثاقفة الإيجابية والإسهام الحضاري الفعّال.